ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 12 يوليوز 2022

العدد 657

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية 05

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....08

أيام دراسية وندوات علمية.....14

اجتماع المكتب رقم 2022/19
ليوم الأحد 03 يوليوز 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الأحد **03 يوليوز 2022** اجتماعا عن بعد **برئاسة رئيس المجلس، السيد النعم ميارة،** ومشاركة الأعضاء **السادة:**

- **محمد حنين** : **الخليفة الأول للرئيس؛**
- **أحمد اخشيشن** : **الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **فؤاد القادري** : **الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود** : **محاسب المجلس؛**
- **عبد الإله حفظي** : **محاسب المجلس؛**
- **مصطفى مشارك** : **أمين المجلس؛**
- **جواد الهلالي** : **أمين المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السيدة والسادة:**

- **المهدي عثمون** : **الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **عبد السلام بلقشور** : **الخليفة الخامس للرئيس؛**
- **ميلود معصيد** : **محاسب المجلس؛**
- **صفية بلفقيه** : **أمينة المجلس.**

القرارات الصادرة عن الاجتماع

التشريع

← **قرار رقم 2022/19/01 بعقد** جلسة عامة تشريعية، يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 مباشرة بعد الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، برئاسة السيد رئيس المجلس والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.

← **قرار رقم 2022/19/02 بالدعوة** إلى اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 على الساعة الواحدة زوالا، لتنظيم المناقشة ضمن الجلسة العامة التشريعية.

← **قرار رقم 2022/19/03 بالإعلان** عن تلقي المجلس لمقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 15 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، تم إيداعه من قبل عضو المجلس المستشار خالد السطي، في مستهل الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة ليوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022، **وإحالته** إلى الفرق والمجموعات والحكومة، قبل إحالته إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بعد انصرام الأجل القانوني المنصوص عليه ضمن أحكام المادة 194 من النظام الداخلي للمجلس.

مراقبة العمل الحكومي

← **قرار رقم 2022/19/04 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشهرية ليوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة السيد رئيس المجلس والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، والمخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة حول "واقع التعليم وخطة الإصلاح".

← **قرار رقم 2022/19/05 بإحالة** طلب مجموعة العدالة الاجتماعية تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشهرية ليوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 حول "حالة الاحتقان التي تعرفها كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في ظل احتجاجات الطلبة ومشروع إعادة النظر في استراتيجية التكوين والبحث عن حل لمشكلة الطلبة المغاربة العائدين من أوكرانيا" إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار رقم 2022/19/06 بتناول** القضايا المرتبطة بالماء ضمن جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية ليوم الثلاثاء 12 يوليوز 2022، التي سيرأسها الخليفة الثاني للرئيس السيد أحمد اخشيشن، مرفوقا بالسيد مصطفى مشارك في أمانة الجلسة، والتي سيتولى الإجابة عنها السيد وزير التجهيز والماء.

العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2022/19/07 بالموافقة** على قيام أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بمهمة إلى البرلمان الأوروبي بستراسبورغ خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 يوليوز 2022.

← **قرار رقم 2022/19/08 بالموافقة** على القيام بزيارة عمل رسمية إلى برلمان الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة الممتدة من يوم 14 إلى غاية يوم 18 يوليوز 2022.

قضايا للمتابعة

- إلغاء وتصفية معاشات أعضاء المجلس.
- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين.
- أشغال اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة.
- زيارة أعضاء البرلمان الأنديني للمغرب خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى تاسع يوليوز 2022.
- تتبع تقارير المهام الدبلوماسية لوفود المجلس.
- مخرجات الخبرة الموكولة لمكتب الدراسات المكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس.

جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مقترح قانون.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 جلسة عمومية برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة والسيد جواد الهلالي أمينا للجلسة، صادق خلالها بالإجماع على مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، وذلك بحضور السيدة غيثة مزور وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

ويرمي مقترح القانون هذا إلى إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، البالغ عددهم حوالي 10000 (عشرة آلاف) موظفة وموظف والمنتمين إلى 12 قطاعا وزاريا، وذلك بهدف تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، اعتباراً للدور الهام الذي ستلعبه هذه المؤسسة في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر توفير عدد من الخدمات المهمة منها: الصحة، السكن، الاصطياف، القروض، حيث ستعمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية، من بين أمور أخرى، على تسهيل اقتناء المنخرطين لمسكن أو بنائه، ووضع تصور لنظام تقاعد تكميلي ونظام تغطية صحية تكميلية لفائدة المنخرطين، كما ستعمل المؤسسة على تقريب الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية من المنخرطين، وتوفير إعانات خاصة لأيتام المنخرطين.

كما أن الهدف من إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية يكمن أيضا في تجميع الإمكانيات وترشيد مساهمات الدولة في تمويل الأعمال الاجتماعية لموظفيها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

- **المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب :**

عقدت المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب اجتماعا يوم الخميس 07 يوليوز 2022 خصص لمناقشة مشروع التقرير الذي أعدته المجموعة والمصادقة عليه.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

على إثر انتهاء اللجنة من دراسة مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تم الاتفاق على يوم الجمعة 08 يوليوز 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا كآخر أجل لإيداع الفرق والمجموعات البرلمانية لتعديلاتها حول المشروع لدى مصلحة اللجنة.

هذا ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعا يوم غد الأربعاء 13 يوليوز 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا قصد البت في هذه التعديلات والتصويت على المشروع برمته.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- **الأربعاء 13 يوليوز 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الندوات.**

← البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

- **المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الصحي:**

- **الثلاثاء 12 يوليوز 2022 بعد الجلسة العامة بقاعة الندوات.**

← مناقشة مشروع التقرير الذي أعدته المجموعة والمصادقة عليه.

- **لجنة القطاعات الإنتاجية:**

- **الثلاثاء 19 يوليوز 2022 بعد الجلسة العامة بقاعة الندوات.**

← دراسة مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

رئيس مجلس المستشارين يبرز فرص التنمية المشتركة بين المغرب ومنظومة دول الأنديز.

أكد رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة أن المغرب ومنظومة دول الأنديز يمتلكان كل فرص التنمية المشتركة، مبرزا أن الموقع الجغرافي والبنية التحتية اللوجيستية الواعدة تؤهلها للعب دور محوري في المعادلة التجارية العالمية.

وقال السيد ميارة في كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية لـ "المنتدى البرلماني المغرب – منظومة دول الأنديز" الذي انعقد يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022، إن دول الأنديز تعتبر البوابة الغربية للفضاء الاقتصادي الأطلسي، فيما يعتبر المغرب بوابة المنظومة الاقتصادية وسلسلة القيمة المتوسطية، وهي وضعية، يضيف السيد ميارة، تتيح تسهيل التبادل التجاري والتوطين العملي لمجموعة من الصناعات والخدمات والأنشطة اللوجيستية والمناطق الحرة للتصدير.

وأشار في هذا السياق، إلى أن السوق المشتركة البينية تتشكل من حوالي 195 مليون مستهلك، بينما تضم السوق المشتركة القارية حوالي 2.1 مليار مستهلك بينهم 1.3 مليار بالقارة الإفريقية وحوالي 700 مليون بأمريكا اللاتينية والكرايبب.

وينضاف لهذه المؤشرات الديمغرافية مجموعة من المؤهلات الطبيعية لاسيما توفر سواحل مهمة من شأنها تسهيل تطوير منظومة متكاملة لاقتصاد البحر، والتوفر على إمكانات باطنية استراتيجية كالفوسفاط الذي يعتبر عنصرا محوريا في معادلة السيادة الغذائية العالمية، إلى جانب البترول والغاز، وإمكانات طبيعية هائلة ستمكن المغرب ومنظومة دول الأنديز من الريادة في مجال إنتاج الهدروجين الأخضر الذي سيكون الوقود الفعلي للمستقبل وعاملا محددا لمعادة السيادة الطاقية.

وسجل السيد رئيس مجلس المستشارين أنه على الرغم من كل هذه الإمكانات المهمة، لايزال مستوى التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين المملكة ومنظومة دول الأنديز بعيدا عن الطموحات المشتركة، معتبرا أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين يجب أن يكون في صلب اهتماماتها المشتركة.

وأفاد في هذا الصدد بأن المغرب يستطيع فتح سوق مهمة لدول الأنديز مكونة من 1.3 مليار مستهلك في إطار اتفاقية التبادل الحر القارية، وأن دول الأنديز تشكل حوالي 32 بالمائة من السوق الامريكية اللاتينية، فضلا عن امتلاك الجانبين القدرة على بناء سلسلة قيمة مشتركة خاصة على مستوى الصناعات الغذائية والصناعات الالكترونية والأسمدة والصناعات البحرية.

ودعا في هذا الإطار، إلى التفكير في إمكانية انشاء آلية للتشاور السياسي والتعاون من أجل تعزيز التنمية والتجارة والتبادل الممارسات التكنولوجية الفضلى والحوار، والعمل على انبثاق إطار تعاون عملي وفعال قد يصل في المستقبل الى مستوى منطقة تبادل حر أو فضاء اقتصادي متقدم.

كما أكد على ضرورة تشجيع خلق صناديق استثمارية بين المغرب ومنظومة دول الأنديز لتشجيع التوطين المشترك للأنشطة الصناعية والفلاحية والخدماتية، والتفكير في إنشاء مؤسسة لتمويل التنمية المشتركة، إضافة إلى أهمية التنسيق وتظافر الجهود من أجل بلورة خطط مبتكرة لمواكبة التحولات الكبرى في منظومة التجارة العالمية من خلال وضع تدابير عملية للولوج القوي لدينامية الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي وتسريع آليات تقوية صبيب الربط بشبكة الإنترنت والاستثمار في جيلها الخامس والاستمرار في تقوية الربط اللوجيستي بين مطارات منظومة دول الأنديز والمغرب وكذا بين مينائي طنجة المتوسط والداخلة الأطلسي بالصحراء المغربية، الذي ستنتهي فيه الأشغال في السنوات القلية المقبلة، والمنظومة المينائية لدول الأنديز.

وحث السيد ميارة أيضا، على أهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وإحداث مجلس أعمال مشترك يتيح تنسيق الجهود ويطور قاعدة بيانات تفاعلية للفرص والإمكانات الاستثمارية المشتركة.

المنتدى البرلماني "المغرب-منظومة دول الأنديز"

يناقش سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق الأمن الطاقي.

شكل "التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري" وتحقيق "الأمن الطاقي" محور أشغال المنتدى البرلماني المغرب – منظومة الأنديز، الذي استضافه البرلمان المغربي يوم الثلاثاء 05 يوليوز 2022 برئاسة رئيسي مجلسي النواب والمستشارين السيدين راشيد الطالبي العلمي والنعم ميارة.

وأتاح هذا المنتدى، الذي انعقد في إطار الزيارة التي قام أعضاء البرلمان الأنديني للمملكة من فاتح الى 09 يوليوز الجاري بدعوة من البرلمان المغربي، الفرصة لاستعراض الفرص والإمكانات التي تزخر بها المملكة، التي تعد بوابة للقارة الافريقية والعالم العربي، ودول الأنديز باعتبارها منصة ولوج للفضاء الاقتصادي الاطلسي، وكذا استثمار ما تزخر به العلاقات المغربية - الأنديزية من مؤهلات كبرى وواعدة وإرساء القنوات الكفيلة باستغلالها على النحو الأمثل.

وفي هذا الصدد، أكد المدير العام للتجارة بوزارة الصناعة والتجارة، عبد الواحد رحال، أن المغرب يعمل على تطوير علاقاته مع باقي دول العالم خاصة دول أمريكا، بما فيها مجموعة الأنديز، من أجل فتح أسواق جديد أمام المنتجات المغربية واغتنام الفرص المتاحة في هذه البلدان، مبرزا أن العمل جار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب.

وأوضح السيد رحال في مداخلة خلال هذا اللقاء أن إرساء نموذج تعاون جنوب-جنوب يشكل هدفا استراتيجيا بالنسبة للمغرب ودول أمريكا الجنوبية من أجل التقدم والتنمية المستدامة لكلا الطرفين، مسجلا أن المغرب انخرط في التقارب مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية في هذا الجزء من العالم على أمل أن يصبح منصة إفريقية وحليفا لهذه البلدان.

وبخصوص المبادلات التجارية مع هذه الدول، أشار إلى أنها عرفت تطورا إيجابيا خلال سنة 2021، بتسجيل 113 مليون دولار، حيث بلغ حجم صادرات المغرب 60 مليون دولار، أما الواردات فقدرت بـ 53 مليون دولار، مبرزا أن هذه المبادلات ما تزال "دون الطموحات" رغم المؤهلات التي تزخر بها هذه المنطقة.

وسجل المسؤول أن العديد من دول أمريكا الجنوبية تبدي اهتماما خاصا بإبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية مع المغرب، مؤكدا أنه سيتم إنجاز دراسات لتقييم آثار هاته الاتفاقيات المستقبلية على الاقتصاد المغربي مع العمل على التشاور مع القطاعات المعنية.

من جهته، أكد الكاتب العام لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، محمد ابن يحيا، أن الانتقال السريع من شأنه أن يجعل من المملكة بلدا مرجعيا فيما يخص طرق الإنتاج الخالي من الكربون والمتسم بالمسؤولية والتنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع من إمكانية ولوج العرض التصديري للمغرب إلى الأسواق الواعدة وأن يستقطب استثمارات خارجية هامة في قطاعات الاقتصاد الأخضر وتعزيز مكانة المجالات الترابية وجعلها في صلب العملية التنموية بالإضافة إلى التدبير الأمثل للمخزون الاحتياطي للطاقة وتنويع المزيج الطاقي.

ولتسريع الانتقال الطاقي بالمغرب، أوضح السيد ابن يحيا أنه تمت بلورة مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة في إطار الطاقات المتجددة تروم تعزيز الأمن الطاقي بالمملكة، منها، على الخصوص، إعداد برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة متجددة، حيث تم تقييم الاحتياجات بحوالي 800 جيغاواط ساعة، فيما تم منح الترخيص لأول مشروع يهم المنطقة الصناعية بالقنيطرة بقدرة 50 ميغاواط، وتوجد مشاريع أخرى قيد الدراسة لتزويد مناطق صناعية بكل من طنجة والدار البيضاء.

كما تم تطوير برنامج مندمج يهم بالأساس تطوير ضخ الماء بالطاقة الشمسية في المجال الفلاحي بوضع آليات التمويل وتعزيز التكوين التقني وتحسين المعايير والمراقبة.

وبالموازاة مع هذه المجهودات، أبرز المتحدث أن مساهمة النجاعة الطاقية تبقى أساسية لتحقيق الانتقال الطاقي، مسجلا أن الوزارة قامت بمواكبة البرامج والمشاريع المتعلقة بهذه النجاعة من خلال بلورة إطار تنظيمي يتمثل في القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية والذي يهم بالأساس قواعد الأداء الطاقي للمباني لتحسين العزل الحراري وتقليل استهلاك الطاقة، والافتحاص الطاقي، فضلا عن الأداء الطاقي الأدنى للتجهيزات المستعملة في الطاقة المعروضة للبيع.

وفي إطار الجهود الرامية لترسيخ مبادئ النجاعة الطاقية، أوضح السيد ابن يحيا أنه تمت بلورة استراتيجية خاصة ستمكن من تحقيق الاقتصاد في الاستهلاك بحوالي 20 بالمائة في أفق 2030، مشيرا إلى أن تنزيل هذه الاستراتيجية سيتم في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين المعنيين.

يذكر أن البرلمان المغربي ونظيره الأنديني وقعا في يوليوز 2018 بمقر مجلس المستشارين مذكرة تفاهم ترمي إلى إرساء قنوات التواصل والتفاعل البرلماني من خلال تبادل الزيارات والخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق.

وبمقتضى هذه المذكرة، حصل البرلمان المغربي على صفة الشريك المتقدم لدى هذه الهيئة البرلمانية.

والبرلمان الأنديني هو منظمة برلمانية أنشأت سنة 1979 وتسعى هذه المنظمة التي تتكون من 25 عضوا منتخبا بمعدل خمسة برلمانيين من كل دولة (بوليفيا وكولومبيا والإكوادور والبيرو والشيلي) إلى تنسيق التشريعات وتسريع الاندماج بين دول هذا التجمع.

المصدر: ومع

وفد برلماني مغربي يترافع بكيغالي من أجل حكامة جيدة لقضايا السلم والأمن الدوليين.

شكلت أشغال الدورة 47 للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي، مناسبة لأعضاء الوفد البرلماني المغربي المشارك فيها، للترافع من أجل حكامة جيدة لقضايا السلم والأمن الدوليين.

وفي كلمة له باسم الشعبة البرلمانية المغربية خلال الجلسة العامة لهذه الدورة نوه **المستشار السيد محمد رضى لحميني** باختيار موضوع "الحوكمة العالمية: دور البرلمانات من أجل سلام دائم"، باعتبارها أهم القضايا المحورية في النظام العالمي والتي تستأثر باهتمام منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها.

وأبرز السيد لحميني أن الانخراط المستمر والفعال للبرلمان المغربي في مختلف المحافل البرلمانية الدولية من شأنه دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز حكامة جيدة لقضايا السلم والامن الدوليين، مؤكدا على الدور الذي يضطلع به البرلمانيون في صون الأمن والسلم وتعزيز التعاون الدولي عبر دبلوماسية برلمانية فعالة ومتكاملة مع عمل الدبلوماسية الرسمية، تقوم على مستويات ثنائية ومتعددة الأطراف، بهدف تعزيز الحوار الثقافي والحضاري بين الدول واتخاذ مبادرات مشتركة لتفادي النزاعات والأزمات والمساهمة في تعزيز السلم والأمن والازدهار المشترك.

وذكّر البرلماني المغربي في هذا الصدد، بإطلاق فرع البرلمان المغربي في الجمعية الدولية للبرلمانيين من أجل السلام في العالم بالرباط سنة 2018، الذراع البرلماني للفيديرالية العالمية للسلام، "لما للمملكة من دور ريادي وحاسم في بناء السلم العالمي وفي الدعوة إلى الاعتدال وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ومكافحة الإرهاب والتطرف والانتصار لقيم السلم والتسامح والتعايش".

وقد تميزت أشغال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة بحضور السيد إدوارد نجيرينتي، الوزير الأول في جمهورية رواندا، وبإلقاء كلمات من قبل السيدة دوناتيلي موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب الرواندي، وأداما بيغتوغو، رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية كوت ديفوار ورئيس الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

وعقد الوفد البرلماني المغربي على هامش مشاركته في الدورة 47 للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، سلسلة لقاءات مع ممثلي برلمانات الدول الناطقة بالفرنسية، منها على الخصوص فرنسا وكندا والسنيغال ورواندا وكوت ديفوار.

ومثل البرلمان المغربي في هذه التظاهرة أعضاء مجلس النواب السادة محمد غياث رئيسا للوفد، والحسين وعلال ولطيفة لبليح، إلى جانب **السيد محمد رضى لحميني، عضو مجلس المستشارين**.

وتعتبر الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية التي تم إحداثها في ماي 1967 بلوكسمبورغ منتدى للحوار وتقديم المقترحات وتبادل المعلومات والتجارب حيث تضم في عضويتها عدة شعب برلمانية موزعة على القارات الخمس.

وانضم البرلمان المغربي إلى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية سنة 1979، واحتضن أشغال بعض دورات الجمعية الجهوية لإفريقيا (الدورة ال 19 سنة 2011، والدورة ال 25 سنة 2017، والدورة ال 27 سنة 2019).

وفد عن البرلمان المغربي يشارك في أشغال الدورة السنوية الـ 29 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

شارك وفد عن البرلمان المغربي في أشغال الدورة السنوية الـ 29 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة في برمنغهام بالمملكة المتحدة ما بين 2 و6 يوليوز 2022.

وقد عرفت هذه الدورة مشاركة 250 برلمانية وبرلمانيا يمثلون برلمانات الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (56 دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا) وكذا ممثلي برلمانات الدول الشركاء من أجل التعاون والعديد من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية بصفة ملاحظين.

وقد كان جدول أعمال هذه الدورة حافلا بالنقط التي تم طرحها للنقاش، حيث تم في هذا الإطار تقديم ومناقشة تقارير اللجان العامة الثلاثة والمصادقة على مشاريع التوصيات ذات الصلة، ويتعلق الأمر بتقرير اللجنة العامة للديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، وتقرير اللجنة العامة للشؤون الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، وتقرير اللجنة العامة للشؤون السياسية والأمن.

كما استأثرت مجموعة من المواضيع باهتمام المشاركين، لاسيما ما يتعلق بالتحديات المتزايدة التي تواجهها المنظمة وفي مقدمتها الحرب بين روسيا و أوكرانيا ، حيث انصبت المناقشات حول هذه الحرب وآثارها السياسية والأمنية والإنسانية، بالإضافة إلى مواضيع أساسية أخرى ، منها "المساواة بين الجنسين"، و"بحث سبل تقوية دور منظمة الأمن والتعاون في مكافحة الإرهاب وتحقيق السلم"، و"محاربة كل أوجه التمييز والتعصب في مواجهة أتباع مختلف الديانات"، إضافة إلى "الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا الشرقية"، و"إشكاليات التعدد الثقافي".

وتجدر الإشارة أن الشعبة الوطنية في الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تضم خمسة برلمانيين، عضوين عن **مجلس المستشارين** ويتعلق الأمر بكل من **رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار السيد المستشار محمد البكوري، و السيد المستشار عبد الكريم الهمس عضو فريق الأصالة والمعاصرة** ، بالإضافة الى ثلاثة أعضاء عن مجلس النواب، ويتعلق الأمر بكل من النائبة مروى الانصاري عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والسيدين النائبين خليد حاتمي عن فريق الأصالة و المعاصرة، ومروان شبعتو عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

مجلس المستشارين ينظم ندوة دولية حول موضوع السيادة والأمن الغذائي.

نظم مجلس المستشارين يوم الخميس 07 يوليوز 2022 ندوة دولية حول موضوع السيادة والأمن الغذائي بمشاركة فاعلة من طرف مجموعة من الفاعلين الحكوميين والبرلمانيين والخبراء.

ويأتي تنظيم هذه الندوة استشعارا من مجلس المستشارين لراهنية وأهمية هذا الموضوع، وتفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الحالية، والذي شدد فيه جلالته على "ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الاساسية لاسيما الغذائي والصحية والطاقية ولعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد".

وتضمن برنامج هذه الندوة الدولية ثلاث جلسات، تناولت مواضيع الاستراتيجيات الدولية لضمان إحياء نظام الإنتاج الغذائي وسلاسل التوريد في مواجهة تغير المناخ وأزمات السياق العالمي الجديد، ودور البرلمانات في تشريعات جديدة لتعزيز الأمن الغذائي، والسيادة والأمن الغذائي في المغرب بين تحسين الإنتاجية وإدارة المنتجات الاستراتيجية.

وقد شكلت هذه الندوة فرصة لتبادل الممارسات الفضلى فيما يتعلق بتقوية آليات الإنتاج الغذائي على المستويات الصناعية والفلاحية وآليات تدبير المخزون الاستراتيجي، فضلا عن تقديم المستجدات العالمية الخاصة بتكييف الإنتاج الزراعي مع تحديات التغيرات المناخية وسبل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية لتغطية الإمدادات الغذائية بشكل عادل ومنصف.

وخلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة، أكد رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة أن هذا اللقاء يشكل بعدا أساسيا في الدينامية التي أطلقها مجلس المستشارين في مجال الأمن الغذائي، باعتباره أحد المسارات الكبرى في الرؤية الاستراتيجية لعمل المجلس على مستويات التشريع ومراقبة العمل الحكومي والديبلوماسية الموازية.

وسجل أن الندوة تنعقد في سياق عالمي صعب ومعقد، يتصدر فيه موضوع السيادة والأمن الغذائي الأجندات الوطنية والدولية، مشيرا إلى أن العالم يواجه أزمة تضخم غير مسبوقة وحالة من الشك وعدم اليقين في أسواق الغذاء والطاقة وسلاسل اللوجيستيك والتوريد فضلا عن وجود ارتفاع كبير في الطلب العالمي للغذاء وتوجه مجموعة من الدول الى تقييد تصدير المواد الأساسية كالقمح والأرز والسكر والزيوت وبعض المواد الأولية الأخرى الخاصة بالصناعات الغذائية.

واعتبر السيد ميارة أن العالم يقف على أعتاب منعطف حاسم يحتم على الجميع التفكير في انبثاق أجندة عالمية جديدة للسيادة والأمن الغذائي وبناء نماذج وطنية فعالة لضمان الامدادات اللازمة للغذاء بشكل عادل ومنصف، داعيا إلى ابتكار أساليب جديدة لمواجهة هذه الأزمة، والابتعاد عن الشعارات في التعامل مع هذا الموضوع، خاصة وأن السيادة والأمن الغذائي يشكلان اليوم أحد المرتكزات الرئيسية للأمن الاستراتيجي الوطني والدولي، ومحددا أساسيا لبناء منظومة مستدامة لصناعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد أن رهان السيادة والأمن الغذائي لا ينحصر في السياسات الوطنية، بل إن النجاح فيه يمر بالأساس عبر تقوية التعاون الثنائي بين الدول ومن خلال اعتماد نظام متعدد الأطراف يساهم في الدفاع عن المصالح ويطور أسلوبا عالميا جديدا للتعاون من أجل الوصول الى عالم بدون جياع.

ودعا في هذا الإطار، إلى التفكير في إمكانية إحداث "تجمع برلماني دولي للأمن الغذائي" (Food Security Parlementary Caucus)، يشكل إطارا مؤسساتيا برلمانيا للترافع المشترك حول تقوية الممارسات التشريعية والمؤسساتية بالعالم، وتجمعا حاملا لهموم الشعوب وتطلعاتها من أجل نظام عالمي جديد للعدالة الغذائية يشكل مدخلا أساسيا لتقوية السلم والأمن والاستقرار العالمي.

بدوره، اعتبر ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالمغرب، جون سيناهون، أن العالم يواجه مستوى غير مسبوق من انعدام الأمن الغذائي، مسجلا في هذا الصدد أن التقرير الأممي الأخير حول وضعية الأمن الغذائي والتغذية في العالم يكشف ارتفاع عدد الأشخاص الذين يتهددهم الجوع إلى 828 مليون فرد سنة 2021، بزيادة قدرها 150 مليون شخص منذ ظهور جائحة كوفيد -19.

وعزا السيد سيناهون ظاهرتي الجوع ونقص التغذية بالأساس إلى الصدمات والمخاطر المضاعفة والمتداخلة، ولاسيما النزاعات والتغيرات المناخية، مسجلا أن هذه الوضعية تفاقمت في السنتين الأخيرتين، بعدما تأثرت وسائل العيش وأنظمة الإنتاج عبر العالم.

وشدد على ضرورة الحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، معتبرا أن الأزمة الحالية تمثل في المقابل، فرصة سانحة لاعتماد إصلاحات سياسية من أجل تسريع التحول نحو الطاقات المتجددة وتقليص التبعية للمحروقات ذات الأصل الأحفوري، فضلا عن تقوية متانة الأنظمة الغذائية والطاقية وتشجيع تنويع الاقتصادات.

وأوصى المسؤول الأممي بالحفاظ على انفتاح التجارة الدولية الخاصة بالأغذية والمواد الغذائية، وتنويع مصادر التزود بهذه المنتجات، ودعم المجموعات الهشة وتجنب التدابير السياسية الخاصة، إضافة إلى تقوية شفافية السوق والحوار، داعيا صناع القرار إلى تفعيل آلية دولية لتمويل الواردات الغذائية من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلدان المعرضة لارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية، ولاسيما الدول التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية وتحتاج إلى واردات كبيرة من المواد الغذائية.

من جهته، أبرز رئيس برلمان دول الأنديز، السيد فيديل إسبينوزا ساندوفال الذي زار المغرب على رأس وفد هام بدعوة من مجلس المستشارين، أن موضوع الأمن الغذائي يشكل أولوية في منطقة أمريكا الجنوبية، نظرا للأهمية التي يكتسيها البحث في مجال تحسين جودة حياة مواطني المنطقة، ولكون التغذية تعتبر مكونا أساسيا وحيويا في حياة الإنسان.

ولتحقيق هذا الهدف، سجل السيد إسبينوزا ساندوفال أن برلمان الأنديز أقر مجموعة من المبادرات الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي وجودة المنتجات الغذائية في المنطقة، مشيرا في هذا الصدد إلى الإطار التنظيمي الخاص بالأمن الغذائي وعلاقته بسياسات السيادة الغذائية، والإطار التنظيمي الهادف إلى تشجيع وتقوية الاقتصاد الفلاحي والفلاحة الأسرية بمنطقة الأنديز، فضلا عن الإطار التنظيمي الخاص بضمان سلامة المنتجات الغذائية بمنطقة الأنديز.

وبعد أن أشاد بمختلف أوجه التقدم الذي حققته المملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، فيما يخص الولوج إلى الماء الشروب في المناطق القروية، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لمواجهة آثار التغير المناخي واعتماد الطاقات المتجددة، فضلا عن تحلية مياه البحر، عبر المسؤول الأنديني عن تطلع منظومة دول الأنديز إلى تطوير علاقات التعاون مع المغرب.

أما رئيس المجموعة الموضوعاتية للأمن الغذائي بمجلس المستشارين، السيد مهدي عثمون، فأكد أن المملكة تنبهت منذ مدة طويلة إلى المخاطر المرتبطة برهان الأمن الغذائي وتأثيراته على الصعيد العالمي والوطني، مسجلا أن مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي التي تم إحداثها بمجلس المستشارين، استطاعت بلورة مشروع تقرير عام لوضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما وقفت اللجنة، يضيف السيد عثمون، على مختلف المخططات القطاعية الاستراتيجية المعتمدة بالمملكة ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط المغرب الأخضر ومخطط الجيل الأخضر ومخطط "أليوتيس" وغيرها، فضلا عن قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة.

وأضاف أن اللجنة قامت بعدة زيارات ميدانية وعقدت العديد من جلسات الاستماع مع كافة المتدخلين من مسؤولي القطاعات الحكومية والمؤسسات والشركات في القطاع العام والخاص، من أجل معاينة واقع المنظومة ذات العلاقة بالأمن الغذائي إنتاجا وتوزيعا، مسجلا أن التقرير، توخيا للدقة، يضم لوحة مفاتيح لتجميع كل المؤشرات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي، وتحليلها وتتبع الحاجيات، بأفق استباقي ومستقبلي.

وخلص إلى أن اللجنة قامت أيضا بدراسة الهيكلة المؤسساتية والمنظومة التشريعية ذات الصلة بالأمن الغذائي، وهي كلها مرجعيات مكنتها من بلورة مشاريع توصيات واقتراحات، ستعرض بعد استكمال اللجنة لعملها على القنوات المؤسساتية لمجلس المستشارين طبقا للنظام الداخلي للمجلس.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma